

المبسوط

عشرون فيسلم للمسلم إليه نصف كرم قيمته خمسة عشر بخمسة فتسلم له المحاباة بقدر العشرة وعلى طريق الجبر تجوز الإقالة في شيء من الكرم بثلاث شيء لأن رأس المال بقدر الثلث من السلم فيبقى للورثة كرم إلا ثلثي شيء يعدل ذلك شيئاً وثلثاً لأننا نفذنا المحاباة في ثلثي شيء فحاجة الورثة إلى ضعف ذلك فاجبر الكرم بثلاث شيء وزد على ما يعدله مثله فظهر أن الكرم يعدل شيئين وقد جوزنا الإقالة في شيء وذلك نصف الكرم في المعنى .
ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي ثلاثين درهما ثم أقاله في شيء وذلك نصف الكرم في المعنى .

ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي ثلاثين في مرضه ومات فالإقالة جائزة لأن المحاباة بقدر عشرة وهو مقدار الثلث من ماله .

ولو أسلم عشرة في كرم يساوي عشرين درهما ثم أقاله في مرضه ومات فالإقالة جائزة لأن المحاباة بقدر عشرة وهو مقدار الثلث من ماله .

ولو أسلم عشرة في كرم يساوي عشرين درهما ثم أقاله في مرضه ثم مات جازت الإقالة في ثلثي الكرم ويقال للمسلم إليه أد ثلث الكرم ورد عليهم ثلثي رأس المال لأنه حاباه بقدر عشرة دراهم وثلث ماله ستة وثلثان لأن جميع ماله عشرون فإنما يجوز الإقالة في مقدار الثلث وذلك قدر ثلثي المحاباة فلذا جازت الإقالة في ثلثي الكرم ويرد على الورثة ثلثي رأس المال ستة وثلثين وثلث كرم قيمته ستة وثلثان ويسلم للوارث ثلاثة عشر وثلث وسلم للمسلم إليه ثلثا كرم قيمته ثلاثة عشر وثلث بستة دراهم وثلثين فعرفنا أنه سلم من المحاباة بقدر ثلث المال .
وعلى طريق الجبر تجوز الإقالة في شيء من الكرم بنصف شيء لأن رأس المال من المسلم فيه مثل نصفه فيحصل في يد الورثة كرم إلا نصف شيء وحاجتهم إلى شيء فيجبر الكرم بنصف شيء ويزيد على ما يقابله مثله فظهر أن الكرم يعدله شيء ونصف شيء وأنا حين جوزنا الإقالة في ذلك كان ذلك بمعنى ثلثي الكرم .

ولو أسلم عشرة دراهم في كرم يساوي ثلاثين درهما ثم أقاله في مرضه وقبض منه العشرة فاستهلكها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الإقالة في ثلثي الكرم ويقال للمسلم إليه أد إلى الورثة ثلثي الكرم وارجع عليهم بثلثي العشرة التي كنت أعطيتها الميت لأنه حاباه في الإقالة بقدر عشرين وماله عند الموت عشرون فإن ما استهلكه لا يكون محسوبا من ماله بل ذلك في حكم الدين عليه إذا لم يجز الإقالة فثلث ماله ستة وثلثان والمحاباة إنما تجوز بقدر ثلث ماله وذلك الثلث من جملة ما حاباه فباعتباره جازت الإقالة في ثلث الكرم ويؤدي المسلم

إليه إلى الورثة ثلثي كر قيمته عشرون درهما ويرجع عليهم بثلثي العشرة حصة ما بطلت فيه الإقالة فيعطونه ذلك مما أخذوا من الطعام يبقى لهم ثلاثة